الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXII)/4
25 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
جنيف، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الاستثنائية الثانية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول-	موجز الرئيس	٢
الثاني-	مساهمة مجلس التجارة والتنمية في متابعة المؤتمرات الإنمائية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية	٨
الثالث-	مسائل أخرى	٢٢
الرابع-	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٢٣
المرفقان		
الأول-	جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين	٢٤
الثاني-	الحضور	٢٥

(A) GE.05-51505 120805 150805

الفصل الأول

موجز الرئيس

الإطار العام

١- قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السادسة والثلاثين، عقد دورة استثنائية بغية المساهمة في عملية مؤتمر قمة الألفية + ٥. وقرر أيضاً أن يكون البند الرئيسي في جدول أعمال الدورة الاستثنائية هو: "مساهمة مجلس التجارة والتنمية في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية". واتفق المجلس أيضاً على أن تستند المناقشات إلى توافق آراء ساو باولو والأعمال التي قام بها الأونكتاد منذ ذلك الحين.

٢- وخاطب الدورة الاستثنائية الدكتور عثمان محمد عثمان، وزير التخطيط المصري، الذي أجرى في بيانه الافتتاحي استعراضاً نقدياً للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية، مؤكداً مع ذلك أن تحقيق هذه الأهداف لا يزال في المتناول، رهناً بجملة أمور منها إدراج الأهداف في خطط التنمية الوطنية، ووضع آليات مستدامة للرصد والتقييم، وتبادل البلدان النامية تجاربها الناجحة تلافياً لتكرار الأخطاء.

٣- وتلا ذلك نقاش غني ومتنوع، ركز على المشاكل الرئيسية للتنمية وآفاقها. وفيما يلي موجز بأهم ما دار في هذا النقاش.

حالة تنفيذ الالتزامات والأهداف المتفق عليها

٤- أُعرب عن قلق بالغ إزاء حالة تنفيذ الالتزامات والأهداف المتفق عليها في إعلان قمة الألفية وغيرها من مؤتمرات التنمية المترابطة فيما بينها، ومنها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في بروكسل، ومؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو، والاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بعد عشر سنوات المعقود في موريشيوس. وذُكر أن التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف غير كاف على الإطلاق.

٥- ولئن كانت البلدان النامية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنمية نفسها فإن قدرتها على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تظل مرهونة بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي وبتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية. إلا أن عدة وفود رأت أن البيئة الدولية لم تكون مواتية للتنمية في السنوات الأخيرة. فالمساعدة الإنمائية الرسمية ظلت أقل كثيراً من الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة قبل ٣٥ عاماً، كما أن نوعية هذه المساعدة تبعث على القلق، وهي تتركز في عدد قليل من البلدان النامية، ولا تزال البلدان النامية مهمشة عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

٦- وأثنى البعض على المبادرات المتفق عليها مؤخراً، مثل قرار الاتحاد الأوروبي مضاعفة مساعدته الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ وبلوغ الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك مبادرات مجموعة

الـــثماني بشأن تخفيف عبء الديون. إلا أن أحد الوفود قال إن هذه المبادرات لن تؤتي أكلها إن هي لم تؤدِ إلى تدفق موارد إضافية و لم تحترم أولويات التنمية الوطنية و لم تُقدَّم بلا شروط.

٧- وأشار أحد الوفود إلى مختلف المبادرات التي اتخذتها بلدان نامية مؤخراً، مثل إعلان الدوحة وخطة العمل الـــتي اعتمدها مؤتمر قمة الجنوب، والتي ينبغي اتخاذها وثائق عمل في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الألفية + ٥. وأكد وفد آخر أنه ينبغي إيلاء التنمية الاقتصادية الوطنية الأولوية في تنفيذ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ورأى هذا الوفد، استناداً إلى تجربته الوطنية، أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك زيادة دخل الفرد، هي السبيل الأساسي للخلاص من الفقر.

٨- وشـــددت عدة وفود على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولـــياً يستلزم جدول أعمال موسعاً. ومن العناصر الأساسية في هذه العملية وجود مجتمع مدني مفعم بالحيوية، وأسواق نشطة، وقطاع خاص يتمتع بالقدرة على المنافسة ويزخر بروح المبادرة. كما يتطلب ذلك التزاماً كاملاً من الحكومات بتهيئة بيئة مواتية للنمو والتنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن المعونة الدولية لا أثر ولا قيمة لها إن لم تقترن بسيادة القانون وبوجود حكم فعال ونزيه وبتوافر شروط قانونية وشروط على صعيد الاقتصاد الكلي تنمي روح المبادرة المحلية. ودعا وفد آخر إلى تعزيز تدابير مكافحة الفساد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

أفريقيا

٩- أجمعـــت الآراء على أن أفريقيا تواجه عدداً لا يُحصى من المشاكل الإنمائية التي تعوق قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية الأساسية لإعلان الألفية.

١٠- ورغم أن أفريقيا سجلت تحسناً ملحوظاً في أدائها الاقتصادي مؤخراً فإن معدل نموها لا يزال دون معدل النمو المستهدف بـ ٧ في المائة سنوياً، وهو المعدل اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن أفريقيا عقدت ترتيـــبات تجارية تفضيلية متنوعة مع شركائها التجاريين الرئيسيين فإن تجارتها الخارجية لا تزال تعوقها طائفة من الحواجـــز غـــير التعريفية وشروط قاسية لدخول الأسواق تلغي أثر فتح الأسواق أمامها بموجب نُظُم التعريفات التفضيلية. ولا تزال تجارة البلدان الأفريقية تهيمن عليها السلع الأساسية التي تتناوبها تقلبات في الأسعار خارجة عن إرادتها. وفي معظم الاقتصادات الأفريقية، لم يصبح قطاع الخدمات الحديث القوة المحركة للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والتنمية كما هو الحال في البلدان الأخرى النامية منها والمتقدمة. وتتجلى مشاكل أفريقيا أيضاً في كون معظم أقل البلدان نمواً تنتمي إلى القارة الأفريقية.

١١- وأشار أحد الوفود إلى ما أجمعت عليه الآراء من أن بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في البلدان الأفريقية يتطلب مبادرات جديدة ترتكز على المبادرات القائمة وتتوسع فيها.

١٢- وذُكر أن ما تحتاج إليه أفريقيا هو "صفقة عادلة" تنهض بقدراتها الإنتاجية والتجارية والتنافسية، وتتيح لها الوصـــول إلى الأسواق وصولاً فعلياً بشروط مواتية، وتضمن لها فرصاً حقيقية لدخول الأسواق، وتحترم شواغلها الـــتجارية والإنمائـــية الخاصة. ولا بد من تحسين قدرة أفريقيا على التوريد بطرق منها التنويع وتحديث الصناعة

وإنشاء قطاعات حديثة وديناميةة. إن ما تحتاج إليه أفريقيا هو "صفقة" تتيح تحقيق إنجازات جدية في مكافحة الفقر والتصدي لتهميش القارة.

أقل البلدان نمواً

١٣- أبرزت وفود كثيرة المشاكل المحددة التي تعانيها أقل البلدان نمواً. فهذه البلدان تخلفت عن الركب في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ولمعالجة هذا الوضع، يجب أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لمشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري العالمي - أحد الأهداف الرئيسية المكررة في إعلان الألفية.

١٤- ورحبت أقل البلدان نمواً بالمبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة لصالحها مؤخراً في مجال الوصول إلى الأسواق. ولكن إذا أريد لها أن تنتفع بهذه المبادرات انتفاعاً كاملاً فلا بد من تعزيز وصول صادراتها إلى الأسواق، لا بخفض التعريفات فحسب بل بإضفاء مزيد من المرونة أيضاً على التدابير غير التعريفية وقواعد المنشأ.

١٥- ولا بد من زيادة الاستثمارات في أقل البلدان نمواً، بما فيها الاستثمارات الهادفة إلى تطوير وتعزيز الهياكل الأساسية للتجارة، لما لذلك من دور حاسم في تعزيز قدرتها على المنافسة الدولية. وينبغي بالإضافة إلى ذلك تدعيم قدرة هذه البلدان على التوريد من خلال توفير قدر كاف من المساعدة التقنية والمالية.

١٦- وتدرك أقل البلدان نمواً أن المسؤولية الأولى عن تنميتها تقع على عاتقها هي، إلا أنها لا تستطيع أداء هذه المسؤولية ما لم يساعدها المجتمع الدولي في جهودها بكفاءة وفعالية. أما المجالات التي يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي على نحو عاجل لصالح أقل البلدان نمواً فتشمل عبء المديونية، وتعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونوعية المساعدة الحكومية، واستمرار إجحاف معدلات التبادل التجاري، وقضايا الوصول إلى الأسواق، وتقلب أسعار منتجاتها التصديرية ولا سيما السلع الأساسية.

١٧- وفي سبيل مساعدة أقل البلدان نمواً على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية، اقترح أحد الوفود `١` فتح الأسواق أمام جميع المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً؛ و`٢` إنشاء صناديق للقروض الصغيرة والمنتجات الصغيرة من أجل تيسير التنويع الاقتصادي؛ و`٣` إلغاء جميع ديون أقل البلدان نمواً؛ و`٤` إنهاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة.

الشراكة العالمية من أجل التنمية

١٨- شددت وفود على أن مضاعفة الإرادة والالتزام السياسيين، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الجماعية والشراكة العالمية، أمر لا مناص منه إذا أريد إنجاز جدول أعمال التنمية ضمن المهلة الزمنية المحددة.

١٩- وسيتيح مؤتمر قمة الألفية + ٥ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فرصة مناسبة لوضع التنمية في صدارة جدول الأعمال العالمي. واقترح أحد الوفود وضع ميثاق عالمي للتنمية يهتدي بتجارب الماضي الناجحة ويعتمد على شراكة عالمية للتنمية، على النحو المنصوص عليه في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠- وينبغي لهذا الميثاق العالمي أن يحقق ما يلي: `١` إلغاء أوجه الإجحاف النُظُمية، وبخاصة في القواعد المتصلة بالتجارة والتمويل والتكنولوجيا؛ `٢` تيسير الإدماج الكامل للبعد الإنمائي في وضع القواعد الدولية، ومنح البلدان قدراً من المرونة وحيزاً لسياساتها الوطنية في أداء التزاماتها الدولية؛ `٣` تعبئة الجهود لمعالجة الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك جولة مفاوضات الدوحة؛ `٤` المساعدة على توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدان النامية، وخفض الحواجز أمام التجارة والإلغاء التدريجي للإعانات المشوهة للتجارة؛ `٥` تحقيق البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة؛ `٦` تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات؛ `٧` زيادة اتساق السياسات الدولية في إدارة العولمة؛ `٨` زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها وفعاليتها؛ `٩` الإسهام في إيجاد حل سريع وشامل ودائم وإنمائي المنحى لمشاكل ديون البلدان النامية؛ `١٠` التصدي لمشكلة ضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها.

٢١- وأشارت عدة وفود إلى مبادرات اتُخذت مؤخراً لوضع ميثاق إقليمي يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٢- وحثت عدة وفود، مشيرةً إلى تجارب الماضي، على تضمين الشراكة العالمية من أجل التنمية آلية متفقاً عليها دولياً تساعد على تلافي الأزمات المالية وتقاسم الأعباء بصورة أكثر تكافؤاً في حالات الأزمات بين الدائنين والمدينين وبين القطاعين العام والخاص.

٢٣- وأعربت عدة وفود عن تأييدها لوضع قواعد متفق عليها دولياً توفر حيزاً لسياسات التنمية، بما في ذلك منح البلدان النامية قدراً من المرونة في رسم سياساتها، على نحو يتيح لها وضع استراتيجيات إنمائية تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية والحقائق المؤسسية. إلا أن أحد الوفود جادل بأن النقاش ينبغي أن ينصب على السياسات الصالحة وليس على حيز السياسات.

٢٤- وكررت بعض الوفود تأكيدها على الدور المناسب الذي ينبغي أن يؤديه القطاع الخاص في شراكة عالمية. وفي هذا السياق، دعا أحد الوفود إلى إذكاء روح المسؤولية الإنمائية لدى الشركات لكي يكون قطاع الشركات عاملاً إيجابياً من عوامل التنمية.

برنامج عمل الدوحة

٢٥- سلمت عدة وفود بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف لم يتصد تصدياً وافياً بعد لشواغل البلدان النامية ومصالحها، وقد لا تستطيع جميع البلدان النامية أن تنتفع انتفاعاً كاملاً بالفرص الجديدة التي سيتيحها نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية. ولذلك لا تزال توجد حاجة ماسة لمعالجة بعض الاختلالات القائمة في النظام التجاري، فضلاً عن ضمان مشاركة جميع البلدان مشاركة كاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وجني ثماره، لكي يتكلل جدول أعمال الدوحة الإنمائي بمحصلة مواتية للتنمية ومستدامة وطموحة تعود بأكبر قدر ممكن من المكاسب الإنمائية وتساهم بالتالي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦- وإذ شدد أحد الوفود على أن نظاماً سليماً للتجارة المتعددة الأطراف من شأنه أن يمنح البلدان النامية أملاً في نجاح مساعيها الإنمائية، طرح عدداً من الأسئلة بشأن المحصلة المحتملة للمفاوضات التجارية الحالية من حيث

المنافع الفعلية للبلدان النامية، وتحسن حالتها المتردية، ونطاق المعاملة الخاصة والتفاضلية، وحيز السياسات اللازم للبلدان النامية.

٢٧- وقالت وفود كثيرة إن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الضعيفة والشديدة التأثر، بما فيها أقل البلدان نمواً، تنبغي مراعاتها على نحو كامل في محصلة المفاوضات، ولا سيما في أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية. وشددت وفود أخرى على أن جولة الدوحة ينبغي أن تيسر الوصول إلى الأسواق من خلال اتخاذ تدابير تعريفية مناسبة، وخفض الحواجز غير التعريفية، والاتفاق على قواعد للمنشأ تراعي ظروف هذه البلدان مراعاةً أفضل.

٢٨- وينبغي أن تكون المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقات ذات الصلة المبرمة في جولة الدوحة. وينبغي أن تستفيد أقل البلدان نمواً غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية استفادة كاملة من القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الانضمام المعجلة.

٢٩- ورحبت وفود بالمقترحات التي دعت مؤخراً إلى السماح لجميع صادرات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق معفيةً من الرسوم ومن نظام الحصص. واقتُرح جعل هذا الإجراء ملزماً في منظمة التجارة العالمية وتطبيقه فوراً على أساس مضمون وطويل الأجل وقابل للتنبؤ دون ربطه بتدابير تقييدية. وذكر أحد الوفود أن بحث هذا الالتزام في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذه يمكن أن يكون له أثر إيجابي كبير في تجارة عدد من أفقر البلدان النامية وفي تنميتها.

إصلاح الأمم المتحدة

٣٠- أشارت عدة وفود إلى النقاش الجاري بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أكدت أن أي إصلاح ينبغي، على سبيل الأولوية، أن يعيد التنمية إلى موقع مركزي في جدول أعمال الأمم المتحدة وأن يعزز الصناديق والبرامج ذات الصلة لتمكينها من دعم تلك الأولوية.

٣١- وأشير أيضاً إلى الدور الذي ينبغي أن يؤديه الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها فيما يخص قضايا التنمية. واعتُرف بدور الأونكتاد في تعزيز تنسيق السياسات الدولية بصورة متكاملة ومتماسكة، وأُعرب عن التقدير لمساهمته في تحسين إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. وأعربت عدة وفود عن أملها في أن يبقى الأونكتاد عنصراً محورياً في هيكل الأمم المتحدة المقبل يضع العولمة في خدمة التنمية.

دور الأونكتاد

٣٢- يؤدي الأونكتاد الدور المنوط به في مساعدة البلدان النامية على بناء قدرات مؤسسية لجني ثمار التجارة والاستثمار العالميين عن طريق دعم أنشطتها الإنمائية وجهودها في مجال الحد من الفقر. واعتبرت وفود توافق آراء ساو باولو السبيل إلى وضع جدول أعمال عملي وجيد التركيز لمساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.

٣٣- ووُجهت نداءات متكررة لتعزيز ولاية الأونكتاد المتعلقة بتحليل قضايا التجارة والتنمية ولمواصلة دوره كمحفل لبناء توافق الآراء بشأن الأهداف الإنمائية وتحسين الفهم النظري والعملي لقضايا التنمية بين أعضائه.

وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية ذات الجودة العالية للبلدان النامية وتنفيذ أنشطة بناء القدرات فيها، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الإصلاحات المؤسسية عند الطلب. وينبغي أن يكفل الأونكتاد توزيع مساعدته توزيعاً عادلاً بين المناطق وتكييفها لتلبية الاحتياجات المحددة.

٣٤- وأكد عدد من الوفود أن عمل الأونكتاد بشأن الجغرافيا الجديدة للتجارة والعلاقات الاقتصادية أبرز دور التعاون بين بلدان الجنوب في السياق العام للنظام المتعدد الأطراف. ويمكن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال جولة المفاوضات الثالثة للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية، وسيكون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأونكتاد حاسماً في هذا الصدد.

٣٥- وأشارت عدة وفود إلى ما لديها من التزامات وأولويات، ولا سيما فيما يتعلق بمواصلة تحسين المساعدة التي تقدمها في هذا الصدد وزيادة تنسيقها، وتوفير دعم إضافي للبلدان النامية لتكييف تجارتها ودمجها في الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى تكاليف الاندماج التجاري التي تواجهها هذه البلدان. بيد أن بعض الوفود لاحظت أن بناء القدرات المتصلة بالتجارة ينبغي أن يتصدى أيضاً للمعوقات على جانب العرض، وتماسك الاستراتيجيات الوطنية، والتكامل الإقليمي.

٣٦- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تيسير الحوار بشأن التجارة الدولية والتنمية، خارج محافل التفاوض الرسمية وبمشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي هذا السياق، دُعي إلى تحسين عمل مجلس التجارة والتنمية، وتعزيز الصلة بين المجلس والجمعية العامة بشأن قضايا التجارة والتنمية بوسائل منها إعادة إحياء الاجتماع المشترك بين المجلس واللجنة الثانية بشأن بند التجارة والتنمية في جدول أعمال الجمعية العامة. وينبغي إيجاد حل سريع لمسألة تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في اجتماعات خبراء الأونكتاد لضمان مساهمة هذه الاجتماعات مساهمة فعالة في العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد.

٣٧- ورأت بعض الوفود أيضاً أن الأونكتاد يمكنه أن يساهم مساهمة مجدية في عمليات أخرى متصلة بالتنمية، من بينها العمل المتعلق بالحق في التنمية. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن يتحرى إمكانية تقديم مساهمة جوهرية في العملية، بما في ذلك في توافق الآراء الذي تحقق من جديد في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان، وفي تنفيذ توصياته. إلا أن وفداً آخر ذكّر المجلس بأن الأونكتاد ليس مخولاً العمل في أي جانب من جوانب جدول أعمال حقوق الإنسان.

٣٨- وأُبرزت مجالات أخرى من أنشطة الأونكتاد وطُلب إليه مواصلة عمله وتعزيزه فيها، منها التجارة في الخدمات، ولا سيما التجارة بأسلوب التوريد الرابع، واستراتيجيات نقل التكنولوجيا، وأقل البلدان نمواً، وحيز السياسات والبعد الإنمائي في برنامج عمل الدوحة، وكذلك قدرة المؤسسات على المنافسة، والاستثمار.

٣٩- واتفقت الآراء على أن الأونكتاد لا يستطيع أداء الولايات المنوطة به إلا بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، لا في منظومة الأمم المتحدة فحسب، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل مع منظمة التجارة العالمية أيضاً، وكذلك مع المنظمات الإقليمية بما فيها المصارف الإقليمية.

٤٠- وأشارت عدة وفود إلى ضرورة تحديد أولويات لبرنامج عمل الأونكتاد بغية تركيز موارده على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها أكبر الأثر.

الفصل الثاني

مساهمة مجلس التجارة والتنمية في متابعة المؤتمرات الإنمائية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية[1]

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس للنظر في هذا البند:

"إعلان الدوحة" (TD/B(S-XXII)/2)؛

"خطة عمل الدوحة" (TD/B(S-XXII)/3)؛

"مداولات الأونكتاد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/EX(36)/CRP.1).

بيانات عامة

٢- أوضح **المسؤول عن الأونكتاد بالإنابة** أن النقاشات التي ستجري في جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ستتناول مسائل عديدة مدرجة في جدول الأعمال، بما فيها الجوانب السياسية والاجتماعية وتلك المتصلة بحقوق الإنسان، وكلها تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة المزمع إجراؤه. كما أوضح أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تمثل سوى جزء من جدول الأعمال الموسع ذلك. وجاءت دورة المجلس الاستثنائية هذه في الوقت المناسب لتقديم مساهمة مهمة في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية وما يتعلق بهما من قضايا، وقد تم التعامل معها جميعاً في إطار متكامل، ما أضفى قيمة إلى المناقشات. واحتلت أربع قضايا الصدارة في النقاشات بشأن التنمية. أولاً، اعتبر المجلس التجارة مكوناً أساسياً في أي استراتيجية إنمائية، لأنها وسيلة رئيسة لتمويل التنمية. ولا بد بالتالي من إحراز تقدم كبير في التجارة لتحقق التنمية النجاح المرجو. ثانياً، يعد إنشاء قدرة إنتاجية عاملاً حاسماً في مشاركة البلدان النامية في الفرص التي يتيحها التقدم المحرز في المفاوضات بشأن التجارة الدولية ودخول الأسواق، ومن ثم، اعتُبر الاستثمار المحلي والأجنبي وتخفيف عبء الدين، في جملة مجالات، من دواعي القلق الرئيسية. ثالثاً، تعد مسألة المرونة والملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية مهمة، ولا سيما بسبب عدم وجود استراتيجية إنمائية "تناسب الجميع" ويمكن تطبيقها على جميع البلدان؛ وبالتالي، يجب النظر إلى استراتيجيات التنمية حالةً حالة. رابعاً، يعتبر الإبقاء على حيز السياسات أيضاً من دواعي القلق الرئيسية في البلدان النامية. ومع أن الحاجة إلى حيز سياساتي كاف تظل مسألة مثيرة للجدل، فإنها لا تعني نكث التعهدات القائمة وإنما جعل هذه التعهدات أوضح والتأكد من أنها تسهم في تعزيز التنمية. وتدعو الحاجة

---

(١) يمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لبعض البيانات في موقع الأونكتاد على الإنترنت (www.unctad.org).

إلى إيجاد توازن مناسب بين التعهدات ومرونة سياسات التنمية، كما ينبغي، في سياق متصل بذلك، تأمين الانسجام في الحكم.

٣- وقال **وزير التخطيط المصري** إن هذه الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة والتنمية مهمة للغاية بسبب طابعها التحضيري للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. إن اجتماع الجمعية العامة هذا، الذي سيبحث جدول الأعمال الإنمائي الموسع، بما فيه السلم والأمن الجماعي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتعزيز الأمم المتحدة، سيشهد تحول التركيز من الأهداف الإنمائية للألفية وحدها إلى مجموعة كبيرة من الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها دولياً في الماضي القريب. ورحب بهذه العناصر الجديدة لأنها تعكس إدراكاً مؤداه أن التنمية تتجاوز تلبية احتياجات المستضعفين الأساسية وأنه لا يمكن فصلها عن إدارة الشؤون العالمية وتسوية النزاعات. وأتاح هذا التوسع فرصةً وطرح تحدياً في آن واحد. ففي الوقت الذي ستضمن فيه الأهداف الموسعة عدم السعي إلى التنمية عبر آليات الرعاية وإنما عبر التقدم على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية الذي يسمح للبلدان الفقيرة بتحقيق قدراتها، ينبغي عدم ربط بعضها ببعض بوصفها شروطاً إضافية مفروضة على تلك البلدان.

٤- وقال المتكلم، مستشهداً بمنشور الأمم المتحدة "الاستثمار في التنمية" الذي صدر مؤخراً، إن كثيراً من توصيات هذا المنشور وجيهة وتتعلق بقضايا التمويل. وأشار إلى أهمية رسم استراتيجيات للحد من الفقر تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية فحث البلدان المانحة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما لفائدة البلدان المنخفضة الدخل، وتحسين نوعيتها (أي أن تكون أكثر اتساقاً وأكثر قابلية للتنبؤ بها، مع زيادة عنصر المنحة فيها). وحث كل جهة مانحة على بلوغ هدف ٠,٧ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، ما يزيد من دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من أولويات المساعدة. وفيما يتعلق بالتعاون بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة، ينبغي تقديم المساعدة بحسب الطلب، ويمكن تقديم الدعم التقني إلى الجهات المستفيدة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الفقر تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية مرتبطة بالثغرات في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية التي أبرزتها تلك الاستراتيجيات، وينبغي للوكالات المتعددة الأطراف أن تنسق مع الجهات المستفيدة العمليات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون التخفيف من عبء الدين أوسع نطاقاً وأكثر سخاءً. وينبغي تشجيع البلدان النامية على تكييف الاستراتيجيات الوطنية مع المبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، كما ينبغي أن تتلقى المجموعات الإقليمية دعم المانحين للمشاريع الإقليمية مباشرة.

٥- وأشار المتكلم إلى إصلاح الأمم المتحدة قائلاً إن من شأن تعزيز الأمم المتحدة أن يوفر إطاراً موحداً لإدارة الشؤون العالمية في كل من المجالين السياسي والاقتصادي. وعلى هيئات الأمم المتحدة أن تضع أولويات عالمية وعليها معالجة قضايا رئيسية مثل التشجيع على الاستعمال الكفء للموارد من أجل تعزيز "المنافع العامة" العالمية مثل السلام والاستقرار المالي، وتجنب "الشرور" العالمية مثل النزاعات المسلحة وتدهور البيئة والأمراض. وينبغي أن يشارك العالم أجمع في هذه القضايا، كما ينبغي تخويل جميع البلدان حق التمثيل الفعال في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وينبغي ضمان تنسيق الأنشطة التي تشارك فيها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف، وكذا البلدان المانحة.

٦- وفيما يتعلق بدور الأونكتاد في مجال التنمية في سياق إصلاح الأمم المتحدة، أشار المتكلم إلى عدد من المسائل. أولاً، ينبغي أن يسير إصلاح الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع تعزيز دور الأونكتاد بصفته هيئة التنسيق الكفيلة بمعالجة قضايا التجارة والتنمية معالجة متكاملة. ثانياً، على الأونكتاد أن يستمر في كونه منبراً لتوافق الآراء بشأن الأهداف الإنمائية المشتركة بين جميع البلدان ولتعزيز التعاون على استئصال شأفة الفقر بواسطة التجارة. ثالثاً، ينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدوره في مجال بناء القدرات في البلدان النامية بواسطة التعاون التقني المقدم بحسب الطلب. رابعاً، على الأونكتاد أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جهة وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من جهة أخرى. وأخيراً، على الأونكتاد أن يواصل تعاونه مع منظمة التجارة العالمية.

٧- وقال ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن المجموعة تولي اهتماماً كبيراً لعمل الأونكتاد في مجال تعزيز التنمية ودعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقال أيضاً إن المجموعة تقدّر للأونكتاد مساهمته الحاسمة في بناء قدرات هذه البلدان لتمكينها من المشاركة بفعالية أكبر في صنع القرار الاقتصادي ووضع المعايير على الصعيد الدولي، وفي جعل التجارة الدولية ونظام التجارة المتعدد الأطراف أداتين فعالتين لتعزيز التنمية. واعتُرف بأن منشورات الأونكتاد الرئيسية الثلاثة قدمت تحليلاً رائداً للسياسات بشأن قضايا التجارة والتنمية. ودعمت ركائزه الثلاث - تحقيق توافق الآراء، وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية وبناء القدرات - جهود البلدان الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا كانت المجموعة تدعم بقوة عمل الأونكتاد لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نمواً، فإنها ترى أن تنمية جميع البلدان النامية يجب أن تظل محورية في رسالة الأونكتاد. وثمة قلق بالغ إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف لأن ما تم مؤخراً من استعراض لحالات التنفيذ أشار إلى أن التقدم لم يكن كافياً للأسف. ومع أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الكبرى في تنميتها، فإن قدرتها على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً مرهونة بدعم المجتمع الدولي وبوجود بيئة دولية مؤاتية للتنمية. ولم تكن البيئة الدولية مؤاتية لأن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت أدنى بكثير من ٠,٧ في المائة، وانتقل صافي تدفق رأس المال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة منذ عام ١٩٩٨، وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان دون غيرها وتهمشت البلدان النامية في إدارة شؤون الاقتصاد العالمية. وحث المتكلم المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها في مؤتمرات عالمية متعددة والقاضية بدعم البلدان النامية. ولا يمكن أن تكتسب المبادرات المتفق عليها مؤخراً قيمة حقيقية، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي ببلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية هدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، ومبادرة مجموعة الـ ٨ بتخفيف عبء الدين، إلا إذا تمخضت عن موارد إضافية، واحترمت الأولويات الإنمائية الوطنية، وقُدمت بدون شروط.

٨- وسيكون اجتماع الألفية +٥ الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فرصة مناسبة لوضع التنمية بحق في مقدمة جدول الأعمال العالمي بإصدار ميثاق عالمي من أجل التنمية يهتدي بالتجارب الناجحة ويقوم على المبادئ الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يشمل هذا الميثاق العالمي عدداً من العناصر الرئيسية: أولاً، تنسيق الجهود للقضاء على أوجه الإجحاف النُظُمية، ولا سيما في القواعد المتعلقة بالتجارة والتمويل والتكنولوجيا، بحيث يُسمح للبلدان النامية بالاستفادة من الفرص المتاحة في إطار الاقتصاد العالمي؛ ثانياً، إدراج البعد الإنمائي في صميم عملية وضع القواعد على المستوى الدولي، والسماح للبلدان بهامش مناورة وحيز سياساتي وطني لدى وفائها بالتزاماتها الدولية؛ ثالثاً، الجهود المبذولة لمعالجة أوجه التحيّز التي تشوب

بنية نظام التجارة المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال مفاوضات جولة الدوحة؛ رابعاً، الجهود الموازية المبذولة لـــزيادة فرص دخول الأسواق وتيسير دخول المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدان النامية دون أي عائق، وإنهاء الدعم المشوّه للتجارة إنهاءً تدريجياً، وتشديد قواعد استعمال التدابير التجارية التصحيحية (مثل تدابير مكافحة الإغـــراق والتدابير التعويضية)، وكذلك المعايير التي تضع العقبات أمام صادرات البلدان النامية؛ خامساً، تحقيق البعد الإنمائي في برنامج عمل الدوحة تحقيقاً تاماً وفعالاً؛ سادساً، تعزيز الحكم الرشيد على الصعيد العالمي، بما في ذلـــك إصلاح البنية المالية الدولية ومؤسسات بريتون وودز، لاستكمال الجهود الهادفة إلى تدعيم الحكم الرشيد محلـــياً؛ سابعاً، الاستمرار في الترتيبات الرامية إلى تعزيز إدارة العولمة على المستوى الدولي بواسطة تحسين تنسيق السياســـات الدولية وإصلاح البنية المالية الدولية؛ ثامناً، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين نوعية المساعدة وفعاليتها، وتوثيق التكامل مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وتعزيز القدرة على التنبؤ والاستقرار في ما يتدفق من مســـاعدة، ووضع استراتيجيات إنمائية وطنية حقيقية؛ تاسعاً، اتخاذ تدابير لتقديم حل عاجل وشامل وموجه نحو التنمـــية ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية؛ عاشراً، وضع ترتيب دولي فعال لمعالجة مشكلة ضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها.

٩- وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، يجب أن تتمثل الرسالة الأساسية من دورة مجلس التجارة والتنمية هذه في أن أولوية أي إصلاح هي إعادة التنمية إلى مكان محوري في جدول أعماله، وأنه يجب تعزيز صناديقه وبرامجه وتمكيـــنها من دعم تلك الأولوية. ويجب، بموازاة ذلك، تعزيز ولاية الأونكتاد المتمثلة في تحليل التجارة والتنمية. وينـــبغي أن يســـتمر في دوره كمنـــتدى لتحقيق توافق الآراء بشأن الأهداف الإنمائية ولسد الفجوات المفهومية والإدراكية بين مختلف أصحاب المصلحة. كما ينبغي أن يستمر في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بناء على الطلـــب، وينبغي توزيعها بالعدل بين المناطق وتكييفها حسب الاحتياجات. وينبغي تحسين عمل مجلس التجارة والتنمـــية وبث الحياة مجدداً في الاجتماع المشترك مع اللجنة الثانية بشأن بند التجارة والتنمية في جدول أعمال الجمعية العامة. كما ينبغي للأونكتاد أن يقوم بعمل تحليلي لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك تحرير أسلوب التوريد ٤ (التجارة في الخدمات) وأثر الهجرة الدائرية على التنمية، والعلاقة بين الهجرة والتنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يسهم مساهمة حقيقية، كما أقرت ذلك لجنة حقوق الإنسان، في العمل المتعلق بالحق في التنمية. وينبغي أن يعزز استراتيجيات نقل التكنولوجيا من أجل التنمية ويعمل على التوصل إلى اتفاق دولي بشأن التبادل التكنولوجي.

١٠- وعلق ممثل **الفلبين**، متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية**، على دور الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق علـــيها دولـــياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وركز على المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد تقديم مساهمات جوهـــرية. ففـــي مجال التجارة، ركز الأونكتاد على ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على المساهمة بمزيد من الفعالـــية في صنع القرار الاقتصادي ووضع المعايير على الصعيد الدولي وفي جعل نظام التجارة المتعدد الأطراف وســـيلة فعالـــة في التنمية. بيد أن نظام التجارة المتعدد الأطراف لم يتناول بعد بما يكفي شواغل البلدان النامية واهـــتماماتها، وبالتالي فإن الضرورة لا تزال تدعو إلى معالجة بعض أوجه التحيز في النظام وضمان مساهمة جميع الـــبلدان فـــيه مساهمة تامة وضمان تحكّمها به. وفيما يتعلق بإصلاح البنية المالية الدولية، شدد الأونكتاد على التداخل بين التجارة والنظم المالية وأثرها على التنمية، مشيراً إلى ضرورة تعزيز تنسيق السياسات الدولية على نحو مـــتكامل ومنسجم. وينبغي للأونكتاد بالتالي أن يكون جزءاً من بنية الأمم المتحدة المقبلة المعدة لجعل العولمة في خدمة التنمية. وفي مجال الاستثمار، ألقى الأونكتاد الضوء على العديد من الجوانب التي تستحق المزيد من الاهتمام

لـــتعزيز مســـاهمة الاســـتثمار في التنمية، بما في ذلك حاجة البلدان المستفيدة إلى إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، ما يؤدي إلى تجنب الآثار المزعزعة لاستقرار اقتصاداتها المحلية، والحاجة إلى إذكاء روح المسؤولية الإنمائية لـــدى الشركات لضمان أن يكون قطاع الأعمال عاملاً إيجابياً في التنمية. وفيما يتعلق بالدين، رحبت المجموعة الآسيوية بالمبادرات الإنمائية التي تمخضت عنها قمة مجموعة الـ ٨ وأشارت إلى أن ما جعل تلك المبادرات ممكنة هو تحلـــيل السياسات الرائد والثمين الذي أجراه الأونكتاد. ومن شأن هذه المبادرات أن توفر الموارد لتدعيم وتعزيز بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية. وبخصوص الجغرافية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، شدد الأونكتاد على دور التعاون بين بلدان الجنوب من خلال الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية، في جملة أمور. ويعد دعم المجتمع الدولي وجهود الأونكتاد عاملين حاسمين لضمان أن يظل النظام الشامل للأفضليات الـــتجارية وسيلة فعالة لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بحيز السياسات وإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية، لفت الأونكتاد الانتباه إلى ضرورة مشاركة البلدان النامية في عملية التنمية بالمزيد من الفعالية. وشددت المجموعـــة الآســـيوية على ضرورة أن تحترم القواعد الدولية السيادة الوطنية وتتيح للبلدان النامية حيز سياسات ومرونة لوضع استراتيجيات إنمائية تراعي المصالح الوطنية والواقع المؤسسي. وسلط مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عقد مؤخراً الضوء على ضرورة وضع نهج إنمائي يقوم على الشراكة، وينبغي أن يستمر الأونكتاد في المساهمة فيه. ورحبـــت المجموعـــة الآســـيوية بمـــبادرة حكومة إندونيسيا استضافة اجتماع وزاري إقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سيكون من بين مراميه وضـــع ميـــثاق إقليمي للتنمية لاستكمال الجهود المبذولة على الصعيد العالمي. واستفاض المتكلم، في الختام، في الحديث عن بعض المجالات المحددة حيث ينبغي مواصلة تدعيم الأونكتاد: العلاقة بين المجلس والجمعية العامة بشأن قضايا التجارة والتنمية، التي يمكن تعزيزها في جملة أمور بإعادة إحياء الاجتماع المشترك بين مجلس التجارة والتنمية واللجـــنة الثانية؛ ودور الأونكتاد بوصفه مدافعاً عن التنمية في منتديات أخرى متعددة الأطراف، بما فيها منظمة التجارة العالمية؛ والعمل الموضوعي بشأن تحرير أسلوب التوريد ٤، في إطار التجارة في الخدمات، بما في ذلك أثر الهجرة الدائرية على التنمية، التي ينبغي أن تساهم بدورها في العمليات الجارية في منتديات أخرى متعددة الأطراف في جنيف؛ والمساهمة في عمليات أخرى متعلقة بالتنمية مثل الحق في التنمية؛ والتطور الإيجابي بشأن أقل البلدان نمواً و"خطة مارشال" التجارية التي وضعها الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نمواً؛ وتعزيز استراتيجيات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بما في ذلك العمل على التوصل إلى اتفاق دولي بشأن التبادل التكنولوجي.

١١- وقال ممثل **مصر**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، إنه رغم الإنجازات العظيمة التي حققتها البشرية، فإن أفريقـــيا لا تزال متخلفة عن ركب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتُرف على نطاق واسع بالمشاكل الإنمائية والاجتماعـــية التي تتخبط فيها القارة الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد عانت بعض البلدان مؤخراً من الجفـــاف، ويعاني عدد أكبر بكثير منها تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانتشر الفقر المدقع باطراد في أفقر البلدان الأفريقية. ويعيش نحو ٦٥ في المائة من السكان بأقل من دولار واحد في اليوم. ولا تزال الآثار السلبية لحقـــبة طويلة من الحروب الأهلية التي دمرت العديد من البلدان الأفريقية تعيق السياسات الإنمائية الوطنية، كما تعاني العديد من البلدان عبء الدين الذي لا يطاق، وضعف البنية التحتية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدرسة.

١٢- واعترف القادة الأفارقة، لدى اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، بأن على الأفارقة أنفسهم أن يقوموا بدور كبير في تنمية قارتهم. غير أن المجتمع الدولي لـــه دور مهم أيضاً في دعم عملية التنمية في

أفريقـــيا. فكل من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد. لقد قدم الأونكتاد مســـاهمة كـــبيرة إلى أفريقيا، وأظهر الأفارقة التزاماً على مستوى عال بتلك المنظمة التي ما برحت تطلب زيادة الموارد من أجل تقديم تلك المساعدة. وهناك منظمات أخرى تنتهج نهجاً مختلفاً في مجال السياسة العامة، مثل البنك الـــدولي وصندوق النقد الدولي، وتؤدي دوراً مهماً هي الأخرى. وجرت تحولات كبيرة في التفكير الاقتصادي الذي يحكم تلك المؤسسات على مدى العقدين الماضيين وبدأ الجانب الإنمائي يحتل مكانة في استراتيجياتها لا تفتأ تتعاظم.

١٣- وكـــان آخـــر تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا وثيقة مهمة، ليس لأفريقيا وحدها وإنما لجميع البلدان النامية. ومن شأن النقاش الذي دار حول القضايا المطروحة في الوثيقة أن يستفيد كثيراً من آراء البلدان التي دخلت مرحلة تنفيذ أوراق استراتيجية الحد من الفقر. ومن المفيد أيضاً تلقي ردود فعل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٤- وقـــد تعطي وثيقة الأونكتاد الانطباع بأنها تعترض على استراتيجية الحد من الفقر الجديدة التي اعتمدتها مؤسسات بريتون وودز؛ غير أنه ينبغي النظر إلى الآراء المعبر عنها في تلك الوثيقة في إطار نقاش إيجابي يرمي إلى تحصيل أقصى حد من المزايا من تنفيذ تلك الاستراتيجيات في مناطق مختلفة والتقليل من الآثار الجانبية إلى أقصى الحـــدود. وأعربت جهات كثيرة عن تقديرها لدور الأونكتاد بوصفه رائداً في تقديم نهوج إنمائية لتبديد شواغل البلدان النامية في مجالات شتى. وكان طبيعياً أن تتفق الوفود أو تختلف مع استنتاجات تقاريره، بما فيها تقرير هذه السنة بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. بيد أن من المهم أن تستمر كل من البلدان النامية والمتقدمة، فضلاً عن المنظمات الدولية المعنية، في العمل على مواجهة التحديات الإنمائية التي لا تهدد البلدان النامية وحدها، بل العالم أجمع.

١٥- وشـــدد ممـــثل **بنن**، متحدثاً باسم **مجموعة أقل البلدان نمواً**، على ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً المستضعفة من الناحية البنيوية، ما يتطلب اهتماماً ودعماً خاصين. وأشار إلى أن نجاح تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً (٢٠٠١-٢٠١٠) سيسهم إلى حد مـــا في تحقـــيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولبلوغ الهدف الأولي المتمثل في خفض عدد الذين يعانون الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يجب على أقل البلدان نمواً تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٧ في المائة سنوياً على مـــدى هذه الفترة. وسيتوقف هذا النمو على مدى توفر المزيد من الموارد المالية. واعترف برنامج العمل بأن أقل الـــبلدان نمـــواً لـــن تســـتطيع توفير تلك الموارد بنفسها ومن ثم فهي تحتاج إلى دعم خارجي كبير. غير أن هذه الأهـــداف، حســـب تقييم للبرنامج فُرغ منه مؤخراً، أبعد ما تكون عن التحقق. وفيما يتعلق بمستوى الأموال المـــتاحة، تعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً أن على المجتمع الدولي دعم أقل البلدان نمواً في تقدير احتياجاتها في مجالي الاســـتثمار والبنية التحتية. فمن دون بعض البنى التحتية الأساسية، لن تستطيع أقل البلدان نمواً أبداً أن تنمو نمواً سليماً وتجلب الاستثمار اللازم لدعم النمو البعيد الأمد. وكان تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية هدفـــاً واضـــحاً في إعلان الألفية. بيد أن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ أوضح أن النظام التجاري لا يزال جائراً، وأن أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني عجزاً تجارياً مزمناً، وأن الزراعة تظل تهيمن على معظم اقتصادات أقل الـــبلدان نمواً، علماً بأن تشوهات السوق التي أحدثها بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية (مثل الإعانات المحلية

وحوافز التصدير والزيادات التعريفية) تمنع أقل البلدان نمواً من الاستفادة تماماً من التجارة الدولية. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فسيبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون فقراً مزمناً في أقل البلدان نمواً ٤١٧ مليوناً بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، وفي سياق إعلان الألفية، من الحيوي إحراز تقدم فعلي لدعم أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والمساعدة. وفي الوقت الحاضر، تشلّ القاعدة الإنتاجية الضيقة لأقل البلدان نمواً وعبء الدين الثقيل الذي ترزح تحته وضعف قدرتها على التنافس والاستثمارِ الجهودَ التي تبذلها هذه البلدان في مجال التنمية. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً أن ما تمخض عنه ذلك من "حلقةَ دَيْن مفرغة" لا يمكن كسرها إلا بمساعدة مالية وتقنية هائلة. ورحب المتكلم بمختلف المبادرات المتخذة لزيادة فرص دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. بيد أنه أعرب عن قلقه لأن هذه البلدان عاجزة عن الاستفادة بالكامل من تلك المبادرات، ولأن المزايا الفعلية للأفضليات التي تتلقاها ضئيلة جداً. إن تعزيز الدخول إلى الأسواق لا يشمل خفض التعريفات فقط بل خفض الحواجز غير التعريفية وتليين قواعد المنشأ. كما تحتاج أقل البلدان نمواً إلى تدعيم قطاعاتها التصديرية وتنويعها. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً أن بإمكان التجارة الدولية المساهمة في استمرار النمو الاقتصادي لكنها تحتاج إلى دعم دولي لتحقيق ذلك. وقدمت المجموعة أربع توصيات لاعتمادها من شأنها أن تساعد أقل البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: السماح لجميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً بدخول الأسواق بدون أي عائق؛ وإنشاء صناديق خاصة للقروض الصغيرة للمساعدة على تنويع الإنتاج في أقل البلدان نمواً؛ وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً لتمكين الدول من زيادة الاستثمار في البنية التحتية؛ وإلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة. ومن المرغوب فيه أيضاً تسريع وتيرة إجراءات انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

١٦- واختتم المتكلم حديثه قائلاً إن المجموعة التي يمثلها مقتنعة بأنه لو كان بإمكان أقل البلدان نمواً الاعتماد على شراكة سليمة لتكييف المساعدة الإنمائية حسب احتياجاتها وتطلعاتها، لأمكن أن تثمر خطة عمل الألفية نتائج إيجابية. وحث الأونكتادَ في هذا المضمار على مواصلة جهوده، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لوضع تدابير فعالة لتلبية احتياجات مجموعة أقل البلدان نمواً.

١٧- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا**، إن التنمية هدف مشترك ومسؤولية مشتركة، وأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي ستزيد كثيراً عقب قراره الأخير القاضي ببلوغ هدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وتحديد هدف مشترك جديد ينبغي بلوغه بحلول عام ٢٠١٠ وهو ٠,٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، اعترف الاتحاد الأوروبي بأنه لا بد أيضاً من تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي أن تكون نتائجها مستدامة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على العلاقة بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ ما خلصت إليه المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة من نتائج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتعلق بها. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نمواً اقتصادياً مفرداً وعادلاً، وينبغي أن تستفيد البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من التكامل الاقتصادي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بشدة بضمان أن تكون حصيلة جدول أعمال الدوحة الإنمائي ملائمة للتنمية ومستدامة وطموحة ومن شأنها جلب منافع قصوى من حيث التنمية والمساهمة بالتالي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن هذه الحصيلة أن توفر فرصاً جديدة لدخول السلع والخدمات الأسواق من البلدان النامية وفيما بين البلدان النامية. بيد أنه ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة لبعض البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، مراعاة تامة من

خلال أحكام تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. وعلى هذه البلدان أن تعزز قدرتها على الدفاع عن مصالحها في منظمة التجارة العالمية وتنفيذ التزاماتها. ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن البلدان النامية ربما لم تكن جميعها قادرة على الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة أو على الاستفادة تماماً من الفرص الجديدة التي ربما أتاحها تمخض جدول أعمال الدوحة الإنمائي عن حصيلة إيجابية. ولذلك تعهد الاتحاد الأوروبي بأن يواصل تحسين برامج المساعدة الإنمائية وتعزيز تنسيقها بسبب تكاليف التكامل الاقتصادي التي يحتمل أن تتكبدها البلدان النامية. وسيقدم الاتحاد الأوروبي دعماً إضافياً من أجل التكيف التجاري والاندماج في الاقتصادي العالمي. وسيستمر بالتالي في تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتمكينها من اغتنام الفرص التجارية، ولا سيما بمساعدتها على إدراج الإنتاج والتجارة والنمو الاقتصادي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها في مجال الحد من الفقر، وتحقيق الإصلاحات المحلية اللازمة. ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية الحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومكافحة الفساد من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وأنه تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وبوسع الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها المؤسسية لجني ثمار التجارة والاستثمار العالميين، ما يدعم جهودها في مجالي التنمية والحد من الفقر. وينبغي القيام بهذا العمل بالتعاون والتكامل مع منظمات ومؤسسات مالية دولية وإقليمية أخرى. وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، يمكن للأونكتاد مد يد العون بتقديم مساعدة فائقة الجودة على بناء القدرات والمساعدة على وضع السياسات من خلال التحليل وتيسير الحوار بشأن التجارة والتنمية على الصعيد الدولي خارج نطاق المفاوضات الرسمية. ويمكن للمجتمع المدني القيام بدور في هذا المجال أيضاً. ويحتاج الأونكتاد إلى ترتيب الأولويات في استعمال موارده المحدودة بغرض المساهمة بأقصى ما تكون المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ على أرقى المعايير في عمله.

١٨- قال ممثل **كولومبيا**، متحدثا باسم **مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن المجموعة، إذ تقر البيان الصادر عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، تود أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة كما يجب في نتائج هذه الدورة الاستثنائية. وقال إن الدول النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية في التنمية، لكن المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة خاصة، ينبغي أن تدعم إنشاء بيئة ملائمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وبين أن المجموعة تعتقد أن تحقيق الحكم الرشيد يقتضي اضطلاع الدول المتقدمة والنامية معا بمكافحة الفساد. وأشار إلى قرار الجمعية العامة A/RES/59/155 قائلا إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيسهُل إذا تعاونت البلدان النامية في سبيل تفادي عقد الصفقات مع الشركات عبر الوطنية المتورطة في الفساد في بلدان نامية أخرى. وينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة أيضا تدابير صائبة ضد تلك الشركات، كتجريم الأنشطة الرامية إلى تشجيع أفعال الفساد أو الاستفادة منها، حتى المقنعة منها في شكل عمولات مدفوعة أو خدمات مقدمة. ورغم أن المجموعة قد اعتمدت في عام ١٩٩٦ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، فلن يكون أي صك كافياً إن لم يقترن بجهد دولي جماعي لإدانة الراشي والمرتشي على حد سواء.

١٩- وقال ممثل **الجزائر** إن مشروع الإصلاح الجارية مناقشته الآن في مقر الأمم المتحدة، إذ يتضمن الهدف العالمي المتمثل في تحقيق المنفعة لجميع بني البشر، ينبغي أن يُستكمل بتشجيع مشاركة كل المجموعات الإقليمية الممثلة في المنظمة مشاركة أكثر فعالية. غير أن الوثيقة النهائية التي ستُناقش في شهر أيلول/سبتمبر تبدو وكأنها لا تقر هذا النهج إقرارا تاما، إذ تعتبر جميع المسائل الإنمائية مجرد تحديات أمنية، وهذا ما يفسر التحول في التركيز من العلاقة بين التنمية والسلم إلى العلاقة بين التنمية والأمن. ومضى قائلا إن الوثيقة تفرط في التشديد على ضرورة

تنفيذ جدول أعمال التنمية العالمي بالتركيز في المقام الأول على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن كانت مسائل التنمية تتجاوز ذلك بكثير. وبصورة خاصة، تفرط الوثيقة في تأكيد دور السياسات المحلية في البلدان النامية – أي إرساء الديمقراطية، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد – على حساب الجهود التي يمكن أن يبذلها المجتمع الدولي من أجل دعم التنمية. وقال إن البلدان المتقدمة لم تأخذ على عاتقها حتى الآن أي التزام رسمي بالوفاء بعهدها المتمثل في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والاهتمام على نحو جدي بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية. وفي المقابل، لم تشدد الوثيقة بما يكفي على ضرورة إضفاء المزيد من الديمقراطية على عمليات صنع القرار داخل المنظمات المتعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن البلدان النامية، كي تنضم إلى المنظمة، يجب أن تستوفي طائفة من الشروط أوسع من تلك التي استوفتها البلدان المتقدمة نفسها من قبل. وبين أنه ينبغي الترحيب بالوثيقة لشمولها عددا من المسائل الإنمائية المحددة في أفريقيا، لكن ينبغي حث المجتمع الدولي على تقديم دعم نشط لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كي يتسنى للبلدان الأفريقية تفادي المزيد من التهميش من جانب باقي بلدان العالم. وختم قائلا إن من المؤسف ألا تشير الوثيقة إلى الأونكتاد أو توصياته بشأن مسائل شتى.

٢٠- وقال ممثل **الصين** إن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دورا مهما في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإنه ليس مسؤولاً فحسب بل قادراً أيضا على المساهمة في استعراض الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور خمس سنوات على اعتمادها. وينبغي، في الجهود المبذولة من أجل بلوغ تلك الأهداف، الاهتمام من باب أولى بضمان التنمية الاقتصادية الوطنية، ويكمن التحدي الأكبر في البلدان النامية في إنشاء بيئة مستقرة وملائمة للتنمية، ويشمل ذلك استراتيجيات وطنية وسياسات دولية أفضل لا تتسم بالاستقرار فحسب بل تلائم التنمية الاقتصادية أيضا. ورغم أن نظام التجارة المتعدد الأطراف يمكن أن يكون محط آمال البلدان النامية إذا بني على أسس سليمة، فإن الوضع الراهن لا يبعث على الارتياح. وأضاف ممثل الصين أن السؤال يكمن في ما إذا كان باستطاعة البلدان النامية أن تستفيد من معاملة خاصة وتفاضلية ومن حيز لسياساتها عند المشاركة في العملية الدولية. وبين أن المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة، ينبغي أن يتعامل على نحو منصف وعادل مع المزايا النسبية للبلدان النامية وقدرتها على المنافسة. وينبغي أن تعتمد البلدان المتقدمة سياسات وتدابير لا تعوق تنمية تلك البلدان بل تيسرها، وستكون مهمة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الصدد مهمة شاقة. لكن، إذا بذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة متواصلة وترجم الالتزامات إلى أفعال، فلن تبقى تلك الأهداف بعيدة المنال. وقال إنه ينبغي المضي في تدعيم عمل الأونكتاد في هذا المضمار.

٢١- وأعربت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** عن دعم حكومتها الكامل لأهداف إعلان الألفية ولتوافق الآراء بشأن التنمية الذي تحقق في مونتيري وجوهانسبرغ. وذكرت بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها وأن على البلدان المتقدمة دعم جهود تلك البلدان في ذلك الصدد. وأضافت أن أساس عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية ينبغي أن يكون مساعدة البلدان على بناء ديمقراطيات سوق بغية بلوغ أهداف إعلان الألفية ومن ثم استئصال شأفة الفقر. وقالت إن بإمكان الأونكتاد أن يساهم في ذلك بتقديم المساعدة التقنية وتوفير التحليل وبناء توافق الآراء. وردا على تصريحات سابقة أدلي بها خلال الدورة الاستثنائية، قالت الممثلة إن الولايات المتحدة ترى أنه ينبغي التركيز لا على "حيز السياسات" بل على "السياسات الرشيدة" لدى وضع السياسات الإنمائية. وبخصوص حق البلدان النامية في التنمية، أشارت إلى أن حكومة بلدها لن تدعم الأونكتاد في القيام بأي

عمل يتصل بحقوق الإنسان، معتبرة أن هذا النوع من العمل سيخرج عن دائرة اختصاص الأونكتاد. وإذ ذكرت ببيان المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، عبرت عن أملها في إقامة حوار مثمر بين الحكومات وقيادة الأونكتاد بغية تحديد الأولويات فيما يتعلق باستخدام موارد المنظمة استخداماً يضمن تحقيق الأثر الأقصى.

٢٢- وقال ممثل **إندونيسيا** إنه ينبغي للأونكتاد، في مرحلة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، أن يواصل الاعتماد على دعائم عمله الثلاث، أي بناء توافق الآراء وتحليل السياسات وبناء القدرات. وأضاف أن توافق آراء ساو باولو المعتمد في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، بما أنه يمثل آخر توافق آراء دولي بشأن التجارة والتنمية، ينبغي أن يُنفذ بالكامل وأن يجري التركيز عليه في الدورة المقبلة الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وتابع قائلا إن الأونكتاد ينبغي أن يواصل التطرق إلى التنمية وما يتصل بها من مسائل في إطار متكامل بهدف تسخير العولمة لخدمة التنمية. وأشار إلى وجوب تحرير التجارة كي تستفيد البلدان النامية إلى أقصى حد من التنمية. وبخصوص مسائل المنافسة، قال إن الأونكتاد ينبغي أن يواصل معالجة مسائل التجارة والمنافسة على نحو متكامل، ورحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المقرر عقده برعاية الأونكتاد في تركيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ورحب أيضا بقرار قادة مجموعة الثماني مؤخراً محو ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أفريقيا، وأعرب في هذا الصدد عن دعمه لتحليل السياسات الرائد القيم الذي يقوم به الأونكتاد بشأن الديون. وختم قائلا إن تدابير من قبيل تلك المتعلقة بالديون تساهم في اتباع نهج شامل إزاء التنمية يقوم على الشراكة، وهو المطلوب تحديدا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣- وقال ممثل **المكسيك** إن أهمية دور الأونكتاد في الحوار وبناء توافق الآراء تكمن في ضمان استفادة البلدان النامية من العولمة والترابط الاقتصادي. وقال إن الأونكتاد يوفر منتدى قيما للحوار فيما بين جميع أصحاب المصالح في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المتخصصة، وهو حوار يعكس المسؤولية المشتركة والبحث عن حلول من أجل مكافحة الفقر والنهوض برفاه البلدان النامية. ومضى قائلا إن الأونكتاد ينبغي أن يواصل المساهمة في متابعة المؤتمرات الدولية ذات الصلة بتحليل التجارة العالمية من زاوية إنمائية والتعاون مع البلدان النامية في مجال بناء القدرات. وبين أن هذا العمل ينبغي أن يرتبط بالإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية، الناشئة عن مؤتمر قمة مونتيري، بغية تدعيم نظام متناسق متعدد الأطراف من شأنه أن يتيح مزيدا من التوافق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعملية الاقتصادية الدولية. وأضاف أن هذه الصلة لا غنى عنها نظرا إلى ما يُعترف به من أن التحرير والإصلاح الاقتصادي، إلى جانب إدخال البلدان النامية تعديلات على اقتصاداتها الوطنية، أمور لا تكفي في حد ذاتها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن باستطاعة الأونكتاد وأصحاب المصالح المشاركة بنشاط في تدعيم إطار للمسؤولية المشتركة والحوار المثمر.

٢٤- وقال ممثل **إثيوبيا** إن تقييما للتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بعد مرور خمس سنوات على اعتماد إعلان الألفية، كشف أن الطموحات النبيلة وراء الإعلان بدأت تتلاشى لتتحول إلى حلم بعيد بالنسبة إلى أفريقيا التي توجد فيها معظم أقل البلدان نموا. غير أنه أكد أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيظل ممكنا إذا اتخذت إجراءات ملموسة. وأضاف أن البلدان النامية تواجه تحديات جمة قد لا تقوى على مجابهتها دون دعم فعال من المجتمع الدولي. وبين أولا، أن هذه البلدان تدور في حلقة مفرغة تتمثل في تدني مستويات الدخل والادخار

والاستثمار، ما يؤدي إلى تدني معدلات الإنتاجية والنمو. وثانياً، لا تستطيع هذه البلدان بصفة عامة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن تشمل تبعاته استحداث الوظائف ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي. وثالثا، أدى التراجع العام في أسعار السلع الأساسية لتلك البلدان إلى تضخم في الديون امتص الموارد النادرة التي كان يمكن، لولا ذلك، استخدامها في مكافحة الفقر. ورابعا، أضعف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الضئيل ونوعيتها الرديئة قدرتها الحقيقية، الأمر الذي أنشأ شعورا خاطئا بأن المعونة لن تنفع. ورحب ممثل إثيوبيا بالقرارات التي اعتمدها مؤخرا قادة مجموعة الثماني، لا سيما قرار مضاعفة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، ومحو ١٠٠ في المائة من ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تستوفي الشروط تجاه صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي وضمان تحكم هذه البلدان في سياساتها الإنمائية.

٢٥- وقال ممثل **سري لانكا**، مؤيدا بيان مجموعة السبعة والسبعين والصين وبيان المجموعة الآسيوية، إن نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (الصين) ستساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إذا أخذت في الاعتبار الاحتياجاتُ الخاصة للبلدان النامية الضعيفة والسريعة التأثر، ومنها أقل البلدان نموا. وأضافَ أن ثلثي أفقر سكان العالم يعيشون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومع ذلك تتلقى هذه المنطقة أقل من نصف المساعدة الإنمائية العالمية. وبين أن النظم التجارية والمالية في المنطقة قد عانت من صدمات خارجية أثرت على تنميتها، كما تأثرت بلدان صغيرة معرضة للخطر من الناحية الجغرافية، من بينها بلده، مؤخرا بكارثة التسونامي، وهو ما قد يأتي على الكثير مما تحقق من مكاسب التنمية. وقال إن نظم بناء القدرات والإنذار المبكر الوطنية أساسية في التصدي لهذه الأزمات.

٢٦- ومضى المتحدث قائلا إن عمل الأونكتاد التحليلي بشأن تنقل الأشخاص الطبيعيين (أسلوب التوريد الرابع في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات) مهم ويمكن أن يعود بالفائدة على البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي إدراج عمل الأونكتاد بصفة كاملة في النقاشات الدولية بشأن الهجرة. وبين أن سري لانكا ترحب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة مؤخرا فيما يتعلق بديون البلدان الفقيرة، وأعرب عن رغبته في أن تُستخدم مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية أو آليات مماثلة لمعالجة مشكلة الديون التي تعاني منها بعض بلدان المنطقة. وختاما، أعاد المتحدث تأكيد دعم حكومته القوي لمشاركة الأونكتاد في العملية الحكومية الدولية.

٢٧- وقالت ممثلة **جامايكا** إنه إذ أعيد تأكيد قيمة دور الأونكتاد في توافق آراء ساو باولو وإذ تُعتبر التجارة أساسية للتنمية، ينبغي الاهتمام تحديدا بالبعد الإنمائي للتجارة بصورة منهجية قصد معالجة بواعث قلق البلدان النامية. واقترحت إجراء تقييم قبل الاجتماع الوزاري الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (الصين)، بغية تحديد مدى إدراج التنمية في صلب جدول أعمال الدوحة. وسيتيح ذلك اعتماد تدابير تصويبية في هونغ كونغ (الصين) إن لزم الأمر. وأضافت أن حكومتها تؤيد فكرة التطرق إلى استراتيجيات إنمائية فعالة لا بزيادة التحرير فحسب، بل بواسطة عدد من السياسات التي يدعم بعضها بعضا كتلك التي يقوم عليها نهج "المعاملة الخاصة والتفاضيلية". ويساور جامايكا قلق خاص إزاء مسألة معاملة الاقتصادات الصغيرة. ورحبت المتحدثة بالاهتمام الذي حظيت به المسألة في خطة عمل الدوحة نظرا إلى أن اقتصادات بلدان البحر الكاريبي تمر بضغوط خاصة، بين سحب ما كانت تتمتع به من أفضليات من جهة وزيادة تحرير التجارة من جهة أخرى. وبينما رحبت بدعم الأونكتاد للبلدان النامية في مجال التجارة، دعت إلى تكثيف الجهود من أجل بلوغ الأهداف

الإنمائية للألفية. وإذ اعتبرت التجارة أساسية للنمو، أشارت إلى وجوب الاهتمام بعدد من العوامل الأخرى، الخارجية منها والداخلية، بما في ذلك مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة في مناخ يتسم بتراجع عام في التمويل الخارجي الموجه إلى البلدان النامية. ورحبت بمبادرة الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ وشجعت سائر البلدان على أن تحذو حذوه. ونوهت بجهود الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان النامية على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وقالت إن عمله في هذا المضمار ينبغي أن يستمر. وأخيرا، دعت الممثلة إلى الاستجابة بواقعية لمسألة تخفيف عبء الديون ورحبت بالمبادرة المتخذة في اجتماع قمة مجموعة الثماني في غلينيغلز.

٢٨- ولاحظ ممثل **هندوراس**، مشيرا إلى أحكام شتى في إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة فيما يتعلق بعمل الأونكتاد، أن دور المنظمة في تحليل السياسات والمشورة السياسية وتحقيق توافق الآراء بشأن قضايا التنمية قد حظي بالاعتراف. وأضاف أن الأونكتاد ينبغي أن يساهم، في إطار ولايته، في إثراء النقاشات المتعلقة بتخفيف عبء ديون البلدان النامية وتزويدها بالمساعدة في سياق حل قائم على التنمية يربط مختلف خيارات تخفيف عبء الديون بالخطط الإنمائية الوطنية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩- وأكد ممثل **موريشيوس**، إذ أيد البيانات المدلى بها نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين والمجموعة الأفريقية وجامايكا، أن التجارة عنصر رئيسي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن تحرير التجارة ينبغي أن يضمن مكاسب التنمية. وبين أن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة كموريشيوس تواجه، في عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، تحديات عديدة، من الاختلالات الطبيعية إلى العقبات التجارية كمعوقات القدرة التوريدية والعجز عن تحقيق وفورات الحجم الكبير. ويؤدي ذلك إلى الحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وقال إن التحرير ينبغي أن يُكمّل بتدابير لدعم أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وينبغي أن تتوافق هذه التدابير مع التنمية المستدامة. وأبرز المتحدث أهمية أمور من بينها صناديق التسوية التجارية والمعاملة الخاصة والتفاضيلية وتحسين القدرات التوريدية والتنظيم العملي لفكرة حيز السياسات. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء انحسار الأفضليات، ذلك أن الأفضليات من شأنها أن تنشئ أوضاعاً متكافئة للمنافسة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠- وقال ممثل **تايلند** إن بلده يعتبر التنمية مسألة ينبغي التطرق إليها بإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لكن تحقيقها يتطلب إنشاء بيئة عالمية ملائمة بواسطة التعاون الوثيق مع الشركاء من البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي. وتابع قائلا إن النهج الجماعي، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، يمكن أن يساعد في تكوين إحساس قوي بالملكية والمسؤولية المشتركة لتمكين البلدان النامية من التصدي على نحو شامل للمشاكل الإنمائية الراسخة. وفي هذا الصدد، قدم المتحدث عددا من التوصيات بشأن كيفية قيام الأونكتاد بتطوير عمله. فأولا، يمكن للأونكتاد، بغية تدعيم بيئة عالمية ملائمة لتيسير تدفقات الاستثمار الدولي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير، أن يساعد البلدان النامية في التفاوض على أحكام اتفاقات التجارة الحرة. وثانيا، ينبغي، بخصوص الجانب الإنمائي في برنامج عمل الدوحة الذي تتبعه منظمة التجارة العالمية، أن يواصل الأونكتاد تنفيذ مجموعة برامجه المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات قصد مساعدة البلدان النامية على تحسين مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وثالثا، ينبغي، فيما يتعلق بحيز السياسات

والمرونة في اتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وخاصة لضمان وصول البلدان النامية لأدوية مقبولة التكلفة، أن يواصل الأونكتاد برامج العمل الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير كوسيلة للمساهمة في نظام ملكية فكرية ملائم للتنمية. ورابعا، ينبغي أن يشير إصلاح الأمم المتحدة إلى دور الأونكتاد كهيئة تنسيق تعنى بمعاملة التجارة والتنمية على نحو متكامل كيما يتسنى الاضطلاع بالأنشطة التي تشكل دعائم المنظمة الثلاث – ألا وهي المحادثات الحكومية الدولية وتحليل السياسات وبناء القدرات. وختاما، بين المتحدث أن تايلند شاركت في مبادرات شتى في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية البشرية ومن ثم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون من المفيد جدا إقامة شراكات فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية وسائر أصحاب المصالح من شأنها ضمان تناسق السياسات وتسخير العولمة لخدمة التنمية.

٣١- وقال ممثل **باكستان** إن الدورة الاستثنائية تحمل رسالة مهمة إلى مؤتمر القمة الرفيع المستوى، وإن الأونكتاد يؤدي دورا هاما في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بالنظر إلى ما أثبته من قدرة على تحقيق توافق الآراء والتأثير عليه داخل المنظمة وخارجها، كما يتجلى في تأثيره الإيجابي على مجموعة التدابير المناقشة في شهر تموز/يوليه في منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن البلدان لا تزال بعيدة عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حتى الهدف الأول المتمثل في الحد من الفقر. ومضى قائلا إن تحديات التنمية لا تكمن في سد الشرخ الإنمائي فحسب بل أيضا في الحيلولة دون اتساعه. وقال إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العولمة قد غلبت العديد من البلدان النامية التي كانت تواجه أصلاً مشاكل من قبيل الفقر، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية، وعبء ديون ثقيل اقترن بتدفق عكسي لرؤوس المال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وتردي معدلات التبادل التجاري، وتنامي المخاطر المالية، وضعف مستويات التطور التكنولوجي. وتعوق هذه المشاكل التنمية الاقتصادية السليمة، ما يشكل خطرا على الأمن العالمي. وبين أن حيز السياسات، الآخذ في التقلص، أساسي لتصبح البلدان النامية قادرة، كما تواتر تأكيده، على تحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها. وقد جاء في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤* أن تحقيق التوازن بين الرفاه الوطني والتكامل الدولي يتوقف على مزيج حكيم من قوى السوق وحيز السياسات والإجراءات الجماعية. لذا، ينبغي أن تبرز الدورة الاستثنائية أهمية حيز السياسات في رسالتها إلى مؤتمر القمة الرفيع المستوى. ومضى قائلا إن الحق في التنمية نشأ عن الأخطاء التاريخية المرتكبة في عملية تنمية مختلة، واتباع نهج قائم على الحق في التنمية من شأنه أن يصحح مواطن الاختلال في البيئة الاقتصادية الدولية، وتحديدا في النظام المالي، والنظام التجاري، والمعرفة والتكنولوجيا، وصنع القرارات الاقتصادية. وأضاف أن مؤتمر القمة الرفيع المستوى ينبغي أن يضمن تمويلا كافيا للتنمية، وقواعد تجارية عالمية عادلة، والوصول على قدم المساواة إلى المعرفة والتكنولوجيا، ومشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في صنع القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي. ومن بين المسائل المهمة الأخرى المسؤولية الاجتماعية للشركات والتناسق القائم على التنمية بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والقرارات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية.

٣٢- وقال ممثل **الجمهورية الدومينيكية** إن بلده قد أعلن، في سياق المسؤولية المشتركة عن التنمية، إنشاء لجنة رئاسية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة ستتولى رصد وتقييم ما أحرزه البلد من تقدم في مجال التنمية. وستعمل هذه اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمتعددة القطاعات أيضا على توطيد الصلة بين العمل على الصعيد المحلي والعمل على الصعيد الوطني، وضمان التزام رفيع المستوى بتجاوز العقبات البيروقراطية، وتيسير التنسيق المحلي بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة. وأضاف أن الجمهورية الدومينيكية، باعتبارها البلد الوحيد

الـــذي أنشأ لجنة من هذا القبيل من ضمن البلدان النموذجية الثمانية المشاركة في مشروع الأمم المتحدة الإنمائي للألفية، ستتقاسم تجاربها مع بلدان نامية أخرى ومع أقل البلدان نموا. وستقوم أيضا بتقديم مساعدة تقنية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإجراء عمليات تقييم للاحتياجات فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحليل التكاليف المرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف، وتحديد الاستثمارات اللازمة، وصياغة استراتيجية مالية وسياسة اقتصاد كلي.

٣٣- وقالـــت ممثلة **جمهورية تنزانيا المتحدة** إن المجتمع الدولي ينبغي أن يثبت التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية بـــإحداث تغـــييرات فعلية لا تبقى حبرا على ورق بل تتجلى في أرض الواقع. ويمكن أن يسري ذلك أيضا على معاملـــة أقل البلدان نموا معاملة خاصة وتفاضيلية، لكنها رحبت في هذا الصدد بموقف الاتحاد الأوروبي. وبينت الحاجة إلى تزويد أقل البلدان نموا بقدر كاف من التمويل والموارد لتمكينها من الاندماج على النحو المناسب في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٤- وأخذ ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية** الكلمة لتوضيح عدة نقاط وردت في البيان الذي أدلى به بلده سلفا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين في ضوء تعليقات بعض الوفود. وقال إن مجموعته تؤيد بالكامل اعتبار البرامج والسياسات الوطنية مهمة لدعم التنمية. غير أن الديمقراطية والسياسات والبرامج الوطنية الرشيدة لن تكفـــي وحدها لإنجاح التنمية. وبين أن التنمية تقتضي أيضا اعتراف البلدان المتقدمة بالحاجة إلى حيز للسياسات وضرورة مساعدة البلدان النامية. وبخصوص الأنشطة التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان في مجال الحق في التنمية، اقـــترح المتحدث أن يتولى الأونكتاد، كونه يعنى بمسائل التجارة والتنمية، بحث إمكانية المساهمة في هذا المسعى. وينبغي أن يقوم الأونكتاد أيضا بمتابعة تنفيذ اقتراح إنشاء فريق عامل معني بالحق في التنمية إذا وافقت لجنة حقوق الإنسان على هذا الاقتراح. وطلبت المجموعة عرض هذه المسألة على المشاركين في المناقشات المقرر عقدها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بإدراجها في موجز الرئيس.

إجراءات المجلس

٣٥- طلب المجلس إلى رئيسه تقديم موجز رئيس الدورة إلى رئيس الجمعية العامة. وقرر أيضا إحالة موجز رئيس الـــدورة إلى المنســـقين الإقليميين في نيويورك، وإحالة ملخصات البيانات العامة كمعلومات تكميلية إلى رئيس الجمعية العامة والمنسقين الإقليميين في نيويورك.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تمويل الخبراء

٣٦- ذكر ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، متحدثا باسم **مجموعة السبعة والسبعين والصين**، بأن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية قد طلبت، في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، مزيدا من المشاورات بشأن تمويل الخبراء وأوصت بتعيين منسق يُعنى بالأمر داخل أمانة الأونكتاد. وقال إن المجموعة تولي هذه المسألة أهمية بالغة، وسيكون من المهم أن يعود المجلس إلى هذه المسألة في دورته التنفيذية السابعة والثلاثين.

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

افتتاح الدورة

٣٧- افتتحت الدورةَ الاستثنائية نائبة رئيس المجلس السيدة سارالا م. فرناندو (سري لانكا)، التي تولت أيضا رئاسة الدورة كاملة.

إقرار جدول الأعمال

٣٨- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت كما يرد في الوثيقة TD/B(S-XXII)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

أعضاء المكتب

٣٩- تألف مكتب المجلس من الأعضاء المنتخبين في دورته الحادية والخمسين. فكان على النحو التالي:

الرئيسة:	السيدة ماري ويلان	(آيرلندا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد لوتشيانو باريلارو	(إيطاليا)
	السيد دورو رومولوس كوستيا	(رومانيا)
	السيدة سارالا م. فرناندو	(سري لانكا)
	السيد كيمينوري إيواما	(اليابان)
	السيدة ميليسا ج. كيهو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد إرنيستو مارتينس غوندرا	(الأرجنتين)
	السيد خورخي إيفان مورا غودوي	(كوبا)
	السيد لوف متيسا	(زامبيا)
	السيدة بريتي ساران	(الهند)
المقرر:	السيد باتريك كرابي	(جنوب أفريقيا)

تقرير المجلس عن أعمال دورته الاستثنائية الثانية والعشرين

٤٠- أذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير المتعلق بأعمال دورته الاستثنائية الثانية والعشرين تحت إشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين

١- إقرار جدول الأعمال

٢- مساهمة مجلس التجارة والتنمية في متابعة المؤتمرات الإنمائية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية

٣- مسائل أخرى

٤- تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية الثانية والعشرين.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وفي المجلس:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إسرائيل
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الدانمرك
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
كوبا
كولومبيا
كينيا
لبنان
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/(S-XXII)/INF.1.

٢- وحضر الدورة بصفة مراقب ممثل لكل من الدولتين الأُخريين التاليتين العضوين في الأونكتاد:

الكرسي الرسولي

موناكو

٣- وحضر الدورة ممثل للمراقب التالي:

فلسطين

٤- وحضر الدورة ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

الجماعة الأوروبية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الجنوب

- - - - -